



**الاتحاد الدولي للخدمات العامة**  
**تقرير حول الأنشطة**  
**2017 - 2012**

**جُرفِعَ إلى المؤتمر**

**آب/ أغسطس 2017**

**مؤتمر الاتحاد الدولي للخدمات العامة الثلاثون**  
**المنعقد بين 30 تشرين الأول/ أكتوبر و 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017**  
**جنيف، سويسرا**

Report of Activities 2012-2017 (August 2017)



"خلال السنوات الخمس الأخيرة، وُلد السياقُ الدوليُّ المحفوفُ بالتحدياتُ الكثير من المخاطر الكبرى، ولكن، في موازاة ذلك، وُلد أيضاً الكثير من الفرص العظيمة، عندما تمكّننا من التنظيم والتعبئة والقيادة وتنفيذ رؤيانا الفريدة... ومنذ العام 2013، حقّقنا الكثير من النجاحات على مستوى أولوياتنا وأحدثنا فرقاً حقيقياً وعملياً لنقاباتنا المنتسبة وأعضائها."

- تقرير الأنشطة، الاتحاد الدولي للخدمات العامة

الاتحاد الدولي للخدمات العامة

2017

نسخة 2017/8/28



Public Services International  
Internationale des Services Publics  
Internacional de Servicios Públicos  
Internationale der Öffentlichen Dienste  
Internationell Facklig Organisation för Offentliga Tjänster  
国际公務勞連

## الاتحاد الدولي للخدمات العامة تقرير الأنشطة - فترة 2012 - 2017

### يُرفَع إلى المؤتمر

صادق الاتحاد الدولي للخدمات العامة خلال مؤتمره الـ 29 المنعقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 على برنامج عمل شامل، يفصل موقفنا السياسي لفترة 2013 - 2017. ومن أجل تنفيذ هذا البرنامج، أصدرت الأمانة العامة مسودةً عن ورقة استراتيجية في شهر شباط/ فبراير 2013 عنوانها *العمل من أجل اعتماد الحلول البديلة: تنفيذ ولاية الاتحاد الدولي للخدمات العامة*، وتمت مناقشتها على مستوى الأقاليم وصادق عليها المجلس التنفيذي خلال اجتماعه التالي.

وقد حدّدت الورقة الاستراتيجية *المُعنونة العمل من أجل اعتماد حلول بديلة* أربعة مجالات سياسية أولوية، هي: مكافحة الخصخصة، تحصيل الحقوق النقابية، التأثير على السياسات العالمية، التنظيم والنمو، بالإضافة إلى تجديد الالتزام بتعميم المساواة والعمل على النوع الاجتماعي. كما شدّدت على ضرورة تعزيز القدرات المالية والحوكمة الداخلية ضمن الاتحاد الدولي للخدمات العامة.

ومنذ العام 2013، حقّقنا النجاحات على مستوى أولوياتنا بطريقة أهدّنت فرقاً حقيقياً وعملياً بالنسبة إلى نقاباتنا المنتسبة وأعضائها. وتعرض التقارير السنوية كلّ الأنشطة التي نُظّمت خلال كلّ سنة، وهي متوفرة على موقع الاتحاد الدولي للخدمات العامة الإلكتروني. ويتمحور برنامج العمل لفترة 2018 - 2022، الذي يُعرض خلال المؤتمر العالمي الثلاثين في جنيف في أكتوبر 2017 حول العمل الذي تمّ تنفيذه حتّى اليوم.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، وُلد السياق الدولي المحفوف بالتحديات الكثير من المخاطر الكبرى، ولكن، في موازاة ذلك، وُلد أيضاً الكثير من الفرص العظيمة، عندما تمكّنا من التنظيم والتعبئة والقيادة

لتنفيذ رؤيانا الفريدة. وكما توقعنا في العام 2013، أدرك العمال بصورة أفضل أن النظام الحالي لا يمكنه أن يحقق مصالحهم، وفي مقابل ذلك تفاقم غضبهم حيال عدم احترام رأيهم. وقد شكّلت تعبئة هذا الغضب ولا تزال، من أجل إحداث تغيير إيجابي، أكبر تحدياتنا. وفي حال فشلنا في تحقيق ذلك، يفقد العمال ثقفتهم والتزامهم - أو حتى، في الحالات القصوى قد يعتقون اليمين المتطرّف.

إنّ موقع الاتحاد الدولي للخدمات العامة الفريد ضمن الحركة العمالية، كونه الاتحاد النقابي العالمي الوحيد من خارج قطاع التعليم الذي يركّز حصراً على الخدمات العامة، يعني أننا نقود أعمال الحركة النقابية العالمية في العديد من المجالات. وقد وسّعنا أنشطتنا على المستويات العالمي والإقليمي والمحلي، وأنشأنا شبكات قوية ضمّت نقاباتنا المنتسبة من خلال التركيز على القطاعات وبناء الائتلافات مع نقابات القطاع الخاص، والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وغيرهم من الحلفاء. كما استثمرنا في الأبحاث من أجل تحديد موقفنا ودعمه، وأطلقنا الحملات وأعدنا الاستراتيجيات العالمية ونسقناها. كما استثمرنا كثيراً في التواصل وفي تحسين صورتنا وانتشارنا من خلال توسيع نطاق وسائل الإعلام التي نستخدمها والأدوات التي نعدّها. وأعدنا النظر في مشاريعنا، وحسّنا قدرتنا على دعم عملنا التضامني ودمجنا مشاريعنا بصورة أكبر في أولوياتنا السياسية الأوسع نطاقاً.

كما حسّنا عملنا في قطاع الصحة<sup>1</sup> والبلديات<sup>2</sup> وأطلقنا الدعم التثقيفي وشبكة وسائل الإعلام وقطاع الثقافة<sup>3</sup>. كما وسّعنا نطاق عملنا على القضايا المواضيعية توسيعاً جذرياً، على غرار الخصخصة، والضرائب، والتجارة والمساواة (النوع الاجتماعي، والإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية والمتساثلون)، ودمجناها في العمل القطاعي وكيفناها مع الأولويات والحاجات الإقليمية وأولويات النقابات المنتسبة وحاجاتها.

وقد بذلنا جهوداً ملحوظة على مستوى سلسلة واسعة من المفاوضات الحكومية الدولية، على غرار خطة العام 2030، ولجنة وضع المرأة التابعة إلى الأمم المتحدة، ولجنة القانون الدولي، وتمويل التنمية، وخطة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي وضعتها لجنة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واجتماعات منظمة التجارة العالمية الوزارية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، والمونل الثالث<sup>4</sup>، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وأثرنا على المفاوضات التجارية العالمية الخاصة بالاتفاق بشأن التجارة بالخدمات، وبرنامج

<sup>1</sup> <http://www.world-psi.org/en/issue/health-and-social-care-services>

<sup>2</sup> أنشأ الاتحاد الدولي للخدمات العامة شبكة العاملين في الحكومات المحلية والبلديات، ويشكل ميثاقها إطار العمل السياسي الذي يؤسس لأعمال عالمية يقودها الأعضاء ولبادرات مشتركة.

<sup>3</sup> <http://www.world-psi.org/en/issue/education-support-and-cultural-workers>

<sup>4</sup> [http://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/10points\\_en.pdf](http://www.world-psi.org/sites/default/files/documents/research/10points_en.pdf)

النقاط التجارية، وشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، والاتفاقية الاقتصادية والتجارية الشاملة ومؤخرًا اللجنة الملكية المعنية بالتلوث البيئي. كما أشركنا المؤسسات المالية العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في قضايا أساسية على غرار السياسة القطاعية والخصخصة، بالتعاون الوثيق مع نقابات عمالية أخرى، وواجهنا في بعض الأحيان آراء معارضة برزت ضمن الحركة النقابية نفسها.

تتطلب قدرتنا على التأثير على السياسات العالمية وإحداث تغيير حقيقي بالنسبة إلى نقاباتنا المنتسبة وأعضائها أن نعزز قوتنا وأن ننمو. وفي حين أنه تمكّننا من توسيع نطاق نشاطنا السياسي، جعلنا قاعدتنا المالية والتنظيمية أكثر استقرارًا واندماجًا - ويفصل التقرير المالي الذي يُرفع إلى المؤتمر هذا الجانب. إلا أنه خلال فترة المؤتمر الحالية، لم يتناسب نموّنا مع ارتفاع نسبة نشاطاتنا. وخلال الولاية المقبلة، على الأمانة العامة، والمجلس التنفيذي والأقاليم والنقابات المنتسبة أن تبذل المزيد من الجهد في هذا الاتجاه. فالنقابات لا تصبح أقوى إن تقلص حجمها.

### التأثير على السياسات العالمية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، تم الاعتراف بعمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة وتأثيره على العديد من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك منظمة العمل الدولية<sup>5</sup>، ومنظمة الصحة العالمية<sup>6</sup>، بفضل إنتاج أبحاث مفصلة عالية النوعية وتمثيل العاملين في الخدمة العامة بالتعاون الوثيق مع النقابات المنتسبة.

وقد وسّع الاتحاد الدولي للخدمات العامة نطاق مشاركته في مؤتمر العمل الدولي، انطلاقًا من المشاركة في لجنة تطبيق المعايير في العام 2013 وصولاً إلى المساهمة في مواقف مجموعة العمال في كافة المناقشات ذات الصلة في حزيران/يونيو 2017. وينقل الاتحاد الدولي للخدمات العامة صوت العاملين في القطاع العام بقوة على مستوى النقاشات العالمية السياسية بشأن هجرة العمال، وسلاسل التوريد العالمية<sup>7</sup>، والمبادئ الأساسية والحقوق في العمل، والانتقال من الحرب إلى السلم، والعنف في مكان العمل وغيرها من القضايا الأخرى.

<sup>5</sup> على غرار المشاركة في المفاوضات على توصية منظمة العمل الدولية رقم 71، ومراجعة توصية العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم، 1944) والانتقال إلى العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود التي أصبحت اليوم المرجع الخاص بدور الخدمات العامة بالإضافة إلى أول المسعفين والمنجدين.

<sup>6</sup> يشارك الاتحاد الدولي للخدمات العامة في لجنيتين من لجان منظمة الصحة العالمية المعنية بإعداد التوجيهات (الأولى بشأن استخدام الحقن الآمنة والثانية بشأن العاملين الصحيين المجتمعيين) كما راجع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية بشأن صحة المرأة والطفل والمراهق.

<sup>7</sup> <http://www.world->

[psi.org/sites/default/files/attachment/news/en\\_it2.19\\_psi\\_position\\_on\\_global\\_supply\\_chains\\_revised\\_0.pdf](http://psi.org/sites/default/files/attachment/news/en_it2.19_psi_position_on_global_supply_chains_revised_0.pdf)

كما تمكّننا، بالتعاون مع النقابات المنتسبة، من أن نتوصّل إلى خلاصات تقدّمية ثلاثية الأطراف حول التفاوض الجماعيّ على مستوى العمالة في القطاع العام وقطاع الصحة، بالإضافة إلى منع اعتماد معيار لإيزو خاص بالصحة والسلامة المهنيّين<sup>8</sup>.

وساهمت النقابات في إصلاح قطاع التوظيف من خلال الترويج للتوظيف الأخلاقيّ واحترام معايير الأمم المتّحدة ومنظمة العمل الدوليّة. وبمشاركة الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة الفاعلة، اعتمدت منظمة العمل الدوليّة المبادئ والتوجيهات بشأن التوظيف العادل، المبنيّة على المعايير الدوليّة ومعايير العمل. وتتطوي هذه المبادئ والتوجيهات على مبدأ يشكّل نجاحًا مدويًا "يمنع فرض رسوم توظيف وغيره من المصاريف على العمّال ومَن يبحث عن عمل."

وبيّنت مشاركة الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة في لجنة الأمم المتّحدة الرفيعة المستوى المعنيّة بالعمالة في مجال الصحة والنموّ الاقتصاديّ كيف يمكن النقابات العالميّة في القطاع العام أن تدافع بنجاح عن دور خدمات الصحة العامة الأساسيّ وضرورة تأمين تمويل عام مناسب، في موازاة الدفاع عن مصالح كلّ من العاملين في قطاع الصحة وحقّ الإنسان في الصحة<sup>9</sup>. كما لعب الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة دورًا رائدًا في صقل الخطة الخمسية للصحة التي وضعتها منظمة الصحة العالميّة لفترة 2017 - 2022.

وخلال مؤتمر ريو+20 المنعقد في العام 2012، أطلقت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة عملية تهدف إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة على أساس الأهداف الإنمائية للألفية ودمج التمويل للتنمية والتغيير المناخيّ. ويعكس الإعلان النهائيّ وأهداف التنمية المستدامة بشكل واضح الأهداف العامة للاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة والحركة النقابية - وهي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، والوصول إلى الحماية الاجتماعيّة، وحقّ الإنسان في المياه والصرف الصحيّ، ووصول الجميع إلى التعليم المجانيّ العاليّ النوعيّة، والعناية الصحيّة للجميع، والمساواة بين الجنسين وتقليص عدم المساواة في المدخول.

وحّد الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة الحاجة إلى التأثير على العملية التي اعتمدها مجموعة الدول العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ من أجل إصلاح القواعد الدوليّة لضرائب الشركات المعروفة بمشروع تآكل الوعاء الضريبيّ ونقل الأرباح على الصعيد العالميّ. وبالتعاون مع حلفائنا، أسّسنا مجموعة مراقبة مشروع تآكل الوعاء الضريبيّ ونقل الأرباح على الصعيد العالميّ، بهدف

<sup>8</sup> <http://www.world-psi.org/en/no-privatization-occupational-health-and-safety>

<sup>9</sup> <http://www.world-psi.org/en/final-report-expert-group-high-level-commission-health-employment-and-economic-growth>

رصد العملية الفنيّة وتأمين معلومات رفيعة خاص بالسياسة إلى نقاباتها المنتسبة، بالإضافة إلى اللجنة المستقلّة لإصلاح الضرائب الدوليّة للشركات، التي حظيت بتغطية إعلاميّة عالميّة بفضل ترويجها لحلول بديلة تتمتع بالمصداقيّة لوضع حدّ لتهرب الشركات من الضرائب<sup>10</sup>.

### مكافحة الخصخصة

لا يزال الترويج للخصخصة في أوجّه في دول الشمال والجنوب، وتغذّيه الإيديولوجيا النيولبراليّة، والتقسّف وعمليات الإصلاح الهيكلية الكارثيّة. وقد فضح الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة أساطير هذه السياسات الكاذبة من دون كلل أو ملل، والاعتراف بأنّ هذه السياسات غير ناجحة ينتشر شيئاً فشيئاً، مع تنامي الاعتراض الشعبي على خصخصة التعليم والصحة والمياه وغيرها من المرافق الأخرى.

ومنذ انعقاد المؤتمر في العام 2012، أطلقنا سلسلة من الأعمال. فبالتعاون مع وحدة الأبحاث التابعة إلى الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة والائتّاح الأوروبيّ لنقابات الخدمات العامة، حدّثنا التقرير المرجعي *لماذا نحتاج إلى التمويل العام (Why We Need Public Spending)* وأعدنا نشره، وتبع ذلك في العام 2014 نشر التقرير الرائد المعنون *لماذا لا تنجح الشراكات بين القطاعين العام والخاص (Why Public-Private Partnerships Don't Work)*. وفي العام 2015، نظّمنا اجتماعاً ضمّ القادة النقابيين العالميين تناول كفيّة مكافحة الخصخصة وهدف إلى التخطيط لأعمالنا ومبادراتنا في هذا المجال. وفي آذار/ مارس 2016، بدأنا نشر الرسالة الإخبارية *Privatization Watch* التي تراقب الخصخصة حول العالم<sup>11</sup>. كما نطلق مكتبة للمعلومات ومنصّة خاصة بالحملات خلال المؤتمر المقبل.

وقد عمل الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة كي يفضح البنك الدوليّ، والمصارف الإنمائيّة الإقليميّة ومؤيدي الاتّفاقات الاستثماريّة، عندما حاولت أن تروّج للخصخصة وتعزّزها على الرغم من البراهين الدامغة على فشل هذا النموذج. وقد نشرنا الأبحاث حول تهديدات اقتراحات الأمولة والخصخصة التي يروّج لها البنك الدوليّ، ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديّ بهدف وضع حدّ لترسيخ أولويّات القطاع الماليّ في الخدمات العامة. وقد عمل الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة مع النقابات العماليّة لتعبئة عمال الخدمات العامة ومستخدميها والناشطين المعنيين ووضع حدّ للخصخصة التي يروّج لها البنك الدوليّ، على غرار نظام الطاقة الوطني في غانا.

<sup>10</sup> <http://www.world-psi.org/en/psi-supports-release-icripts-second-declaration>

<sup>11</sup> <http://www.world-psi.org/en/privatization-watch-newsletter-all-issues>

كما كافح الاتحاد الدولي للخدمات العام لزيادة الوعي، من خلال أشرطة فيديو تعرض النضال ضدّ الخصخصة في اليونان بالإضافة إلى الممارسات السليمة في باريس ومدريد في إعادة خدمات المياه إلى كنف البلدية. وساهم الاتحاد الدولي للخدمات العامة أيضاً في الأبحاث والدفاع عن إعادة الخدمات إلى كنف البلديات على المستوى العالمي، التي انطلقت من خدمات المياه وهي تتوسّع حالياً لتغطي خدمات عامة أخرى، وذلك من خلال البرهنة لصنّاع القرار، والنقابات العمالية والناشطين أنّ عكس الخصخصة ممكن لا بل مرغوب فيه<sup>12</sup>.

وقد دعمنا أيضاً حملة الاتحاد الدولي للتعليم المناهضة لشركة التعليم الخاصة **Bridge Academies** وغيرها من الشركات المتعدّدة الجنسيات التي تسعى إلى الترويج لنفسها كحلّ إنمائي. كما رحّب الاتحاد الدولي للخدمات العامة بدعم القادة العالميين للحملة من أجل حقّ الإنسان في المياه.

كجزء من عمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة لمكافحة الخصخصة، حدّد مؤتمر العام 2012 الآثار المضرة للسياسة التجارية على الحقوق العمالية، والخدمات العامة والديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، اتخذنا سلسلة واسعة من الإجراءات وحققنا العديد من الانتصارات. فقد أثّرنا على سياسات الاتحادات العمالية العالمية، والمراكز الوطنية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية، ومثلنا الحركة العمالية العالمية عبر المشاركة في شبكات المجتمع المدني العالمية، على غرار شبكة عالمنا ليس للبيع، بهدف تنسيق الحملات العالمية ضدّ التجارة بالخدمات أمام منظمة التجارة العالمية والاتفاق بشأن التجارة بالخدمات. وقد مكّنا الاعتراف بعملنا من بناء شراكة كبرى مع المؤسسة الألمانية الديمقراطية الاشتراكية فريديريتش أيبيرت، ما زاد بشكل ملحوظ قدرتنا على العمل في أميركا اللاتينية، وآسيا وإفريقيا.

وقد نظمنا القمة العالمية الأولى بشأن الاتفاق بشأن التجارة في الخدمات في العام 2014، فأطلقنا عقب ذلك أكثر من 15 حملة قطرية، وأجبرت حملتان في الأوروغواي والباراغواي حكوماتهما على الانسحاب من المفاوضات الخاصة بالاتفاق بشأن التجارة بالخدمات. كما أدركنا عشرات الحملات وورش العمل التدريبية التي هدفت إلى بناء قدرات نقابتنا المنتسبة، وحققنا التغطية الإعلامية العالمية، ووعينا المواطنين والنقابات العمالية وبنينا الائتلافات حول مصالحنا المشتركة للضغط على الحكومات والمفاوضين.

وقد ساندت الأبحاث التي أجراها الاتحاد الدولي للخدمات العامة نقابتنا المنتسبة من خلال شرحها التفاصيل الفنية بطريقة تسمح لها ولأعضائها بأن تدرك التهديدات فتتحرك. كما نشرنا أول بحث حول

<sup>12</sup> <http://www.world-psi.org/en/reclaiming-public-services-how-cities-and-citizens-are-turning-back-privatisation>

آثار الاتفاق بشأن التجارة بالخدمات على الخصخصة. كما نشرنا أول بحث حول كيفية تقويض الاتفاق بشأن التجارة بالخدمات الديمقراطية وقدرة البلاد على التنظيم، بالإضافة إلى أول تحليل لنصّ سُرّب يبيّن تأثير الاتفاق بشأن التجارة بالخدمات على الخصخصة.

كما أصبح الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة من القادة المعترف بهم عالمياً الذين يناضلون من أجل العدالة الضريبية، نتيجةً لعمله على فضح الأكاذيب التي تشير إلى أنّه لا يمكن تحمّل كلفة الخدمات العامة العالية النوعية. وقد تمكّنا بالتعاون مع نقاباتنا المنتسبة وشركائنا، على غرار التحالف العالميّ من أجل العدالة الضريبية وشبكة العدالة الضريبية، من أن نُحدِث تغييراً جذرياً في الخطاب العالميّ والوطنيّ الخاص بالضرائب.

كما نظّمنا، بدعم من مؤسسة فريديريش أيبيرت، قمة عالمية في العام 2015 حول الضريبة على العمل، بهدف التوعية، وبناء الائتلافات، وإعداد مواقف واضحة من السياسات ووضع خطط عمل. وقد تم إطلاق حملات وطنية بشأن الضرائب في إفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ. كما تمّ عقد العشرات من ورش العمل التدريبية ونشر سلسلة من الأشرطة المصوّرة تشرح عدداً من القضايا الأساسية الخاصة بالضرائب، وسجّلت مئات آلاف المشاهدات بفضل الفضاءات الضريبية المختلفة.

كان من أولوياتنا أن نعمل بالتعاون مع أصدقائنا من نقابات القطاع الخاص كي نفضح التهرب الضريبي. وقد ركّز عملنا مع نقاباتنا المنتسبة، الاتّحاد الدوليّ للعاملين في الخدمة المدنية من الولايات المتحدة الأميركية، والاتّحاد الدوليّ لعمال الأغذية والاتّحاد الأوروبيّ لنقابات الخدمات العامة، على الممارسات الضريبية التي يعتمدها ماك دونالدز، ما أدّى إلى نشر تقارير من مثل تقرير *Golden Dodges* الذي فضح استراتيجيّة ماك دونالدز العدائية للتهرب من الضريبة بقدر 1,8 مليار دولار، وحمل الاتّحاد الأوروبيّ على التحقيق في الشؤون الضريبية. كما عملنا بالتعاون مع الاتّحاد الدوليّ لعمال النقل لفضح الممارسات الضريبية التي اعتمدها شركة شفرون، وهي من أكبر منتجي النفط في العالم، ما أدّى إلى إلزام الشركة على دفع 10 مليارات دولار لقاء الضرائب غير المسدّدة.

واستكملنا عملنا على مكافحة الفساد ودعونا إلى اعتماد معيار عمل دوليّ يحمي العاملين في هيئات المراقبة العامة وأشركنا منظّمة العمل الدولية في هذه القضية<sup>13</sup>. وقدّم دورٌ وسائل الإعلام وقضايا المبلّغين عن المخالفات البارزة والفساد العالمي، على غرار أوراق باناما، فرصاً لتعزيز موقفنا من التهرب الضريبي والفساد. وعقب ذلك، تمّت مشاركة شريط مصوّر أعدّه الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة تحت

<sup>13</sup> <http://www.world-psi.org/en/checkmate-corruption-making-case-wide-ranging-initiative-whistleblower-protection>

عنوان أوراق باناما: من منظور الخدمة العامة ( *The Panama Papers: The Public Service Perspective* ) على نطاق واسع على شبكة الإنترنت وسجّل أكثر من 100,000 مشاهدة.

شارك الاتحاد الدولي للخدمات العامة في حملة عالمية سلّطت الأضواء على المشاكل المتعلقة بهيئة تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول التي تمنح الشركات المتعدّدة الجنسيات الحقّ في ملاحقة الحكومات قضائياً للتعويض عن الأرباح غير المحقّقة. وقد أجبرت هذه الحملة المفوضيّة الأوروبية على التراجع عن مواقفها بعدما أرسل أكثر من 150,000 شخصاً خطابات إلى المفوضيّة الأوروبية لرفع شكاوى. وقد تخلّى نموذج المفوضيّة الأوروبية ذات الصلة، المعروف بنظام محكمة الاستثمار، عن بعض أسوأ جوانب هيئة تسوية النزاعات بين المستثمرين والدول، إلّا أنّه لم يتناول مواضع قلقنا الأساسية. وقد نشر الاتحاد الدولي للخدمات العامة أوّل تحليل نقابيّ شامل لنظام محكمة الاستثمار كي يضمن ألاّ تغوي المزاعم الكاذبة التي تطلقها المفوضيّة الأوروبية النقابات<sup>14</sup>.

وفي حين أنّ خطة عمل الأمم المتّحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 تشكّل خطاباً بديلاً للسياسات النيولبرالية التي تأخذنا نحو الهاوية، والاتفاقات التجارية الاستغلالية التي تحقّق مصالح الشركات المتعدّدة الجنسيات على حساب المصلحة العامة، لا يزال الاتحاد الدولي للخدمات العامة ينتقد الإطار الداعم لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذه. فخلال المفاوضات على أهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية (الجملة الثالثة)، ناضل الاتحاد الدولي للخدمات العامة كي لا تمسي خطة العمل هذه أداة لتحقيق للخصخصة. وخلال السنتين الفائتتين، شارك الاتحاد الدولي للخدمات العامة في نشر تقرير *Spotlight Report* الذي يستعرض خطة عمل 2030<sup>15</sup>.

### الدفاع عن الديمقراطية والحقوق النقابية

شكّلت حماية الحقوق العماليّة والنقابية أبرز أنشطة الاتحاد الدولي للخدمات العامة لفترة 2012 - 2017، وندد خلالها بانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق النقابية على مستوى الخدمات العامة، كما تعاون مع النقابات المنتسبة وغيرها من المنظمات النقابية الوطنية والدولية عند وقوع أيّ انتهاك جسيم.

وقد اعتمد الاتحاد الدولي للخدمات العامة مقاربة فاعلة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية كي يضمن تمثيل مصالح العاملين في القطاع العام وأخذها في عين الاعتبار. كما شارك بفعاليّة في مختلف لجان مؤتمرات العمل الدوليّ عبر السنين، لا سيّما لجنة تطبيق المعايير، حيث تدخّل الاتحاد الدولي للخدمات

<sup>14</sup> <http://www.world-psi.org/en/investment-court-system-ics-wolf-sheeps-clothing>

<sup>15</sup> <http://www.world-psi.org/en/spotlight-report-reclaiming-policies-public>

العامّة في أكثر من 40 قضية خلال هذه الفترة، بما في ذلك في الجزائر، وبوتسوانا، والكاميرون، وكرواتيا، والإكوادور، ومصر، وفيجي، واليونان، وغواتيمالا، وإندونيسيا، وإيطاليا، وماليزيا، والمكسيك، والفلبين، وكوريا الجنوبيّة، وإسبانيا، وسوازيلاند، وتركيا والمملكة المتّحدة وفنزويلا.

ورفع الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة ملاحظاته إلى لجنة الخبراء وتقدّم بعدد من الشكاوى أمام لجنة حريّة التنظيم بشأن انتهاك الحقوق النقابيّة الذي تتعرّض له نقاباته المنتسبة؛ كما هي الحال في كندا، والجمهورية الدومنيكية، والإكوادور، وليباريا، والموزمبيق وتركيا. وبالإضافة إلى ذلك، شارك وأدار، باسم مجموعة العمّال، اجتماعات مختلفة ثلاثيّة الأطراف نظمتها منظّمة العمل الدوليّة ضمّت خبراء في مجالات من مثل الصحة والهجرة والنوع الاجتماعيّ وخدمات الطوارئ، والتعليم، والخدمات العامّة. وانطلاقاً من العام 2012، ركّز الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة في عمله كثيراً على الدفاع عن حقّ العمّال في الإضراب. وتعاون تعاوناً وثيقاً مع نقابات عالميّة أخرى من أجل حلّ الأزمة ضمن إطار منظّمة العمل الدوليّة، ولا يزال يتابع عن كثب الهجمات المستمرة على الحقوق الأساسيّة في العمل.

ولدعم النقابات المنتسبة، نظّم وشارك الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة في عدد من بعثات التضامن الدوليّة، إن منفرداً أم مع اتّحادات ومنظّمات نقابيّة دوليّة وإقليميّة أخرى. ففي تركيا مثلاً، حضر الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة محاكمة نقابائنا المنتسبة المحليّة في العام 2016 للتعبير عن تضامنه معها ودعم المجتمع الكرديّ، بالإضافة إلى عاملين آخرين في الخدمة العامّة يواجهون القمع. كما ساهمت بعثة لأمين عام الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة أرسلت مؤخراً إلى الإكوادور، في إطلاق حوار بين الحكومة الحديثة التشكيل والنقابات من أجل تنقيح التشريعات التي تحرم العاملين في القطاع العام من الحقّ في التفاوض الجماعيّ. كما نظّم الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة، بالتعاون مع الاتّحاد الدوليّ لعمّال النقل بعثة إلى كوريا الجنوبيّة في العام 2016، حيث تمّ الحكم على عشرات العمّال - بما فيهم رئيس الاتّحاد الكوري لنقابات العمّال ونائب رئيس نقابة عمّال النقل والخدمة العامّة - بالسجن لدفاعهم عن الحقوق العماليّة والحريّات المدنيّة، بسبب المظاهرات الحاشدة ضدّ سياسة الحكومة العماليّة وفرض نظام تمييزيّ للأجور ونهاية الخدمة على أساس الأداء في القطاع العام؛ وقد لعبت النقابات في مرحلة لاحقة دوراً أساسياً في عزل الرئيس بارك. وفي اليابان، زار الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة رجال الإطفاء ليدعمهم في نضالهم لتحصيل حقّهم في الانتساب إلى نقابة وفي التفاوض الجماعيّ وإنتاج وثائقي قصير. وقد أدّى العمل المكثّف مع نقابائنا المنتسبة في كولومبيا إلى إبرام أول اتّفاق جماعيّ مع العاملين في القطاع العام بعد سنوات طويل من قمع النقابيين.

واجتمع الاتحاد الدولي للخدمات العامة مع رؤساء دول، ووزراء، وبرلمانيين ودبلوماسيين وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى من أجل المطالبة باحترام الحقوق العمالية والنقابية. فقد زار الاتحاد الدولي للخدمات العامة مثلاً غواتيمالا ثلاث مرّات للاجتماع مع الرئيس ونائب الرئيس والبرلمانيين والمسؤولين المكلفين بإنفاذ القانون، ووزير العمل، للضغط من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان والحقوق العمالية في البلاد. وعلى هامش مؤتمر العمل الدولي للعام 2017 وحده، اجتمع الاتحاد الدولي للخدمات العامة مع الوكيل المساعد لشؤون العمل في الجزائر، ووزير العمل ووزير الخدمات العامة في بتسوانا، وأمين عام وزارة العمل في الإكوادور، ومساعد وزير العمل في ليباريا، والوكيل المساعد لشؤون العمل في تركيا.

وقد نظّم وأدار الاتحاد العديد من حملات التضامن، وعباً النقابات المنتسبة وغيرهم من الحلفاء من أجل دعم النقابيين والناشطين المسجونين والمقموعين والملاحقين بتهم جنائية والذين يتعرّضون للمضايقات. فقد عباً مثلاً نقاباته المنتسبة من أجل تنظيم أعمال معارضة ودعم العاملين الصحيين في ليباريا، الذين كانوا في الصفوف الأمامية في مكافحة الإيبولا في العام 2015، ولكنهم صُرفوا بإجراءات موجزة عندما حاولوا أن يطالبوا بإجراءات حماية وشروط عمل ملائمة في البلاد حيث من غير الشرعي أن ينتسب العاملون في القطاع العام إلى نقابة. ونتيجة لهذه الضغوط، سمحت الحكومة بعقد المؤتمر التأسيسي لنقابة العاملين الصحيين الوطنية في ليباريا، وهي أول نقابة على مستوى القطاع العام تندمج في المركزية النقابية الوطنية.

وفي حالات أخرى، أرسل الاتحاد الدولي للخدمات العامة مئات الخطابات والرسائل التضامنية إلى الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما في ذلك إلى الجزائر، وبورما، وبوتسوانا، وشيلي، وكولومبيا، وكوبا، والإكوادور، والسلفادور، والمفوضية الأوروبية، ومصر، وفيجي، وفنلندا، واليونان، وغينا، وغواتيمالا، وهندوراس، ومنظمة العمل الدولية، والهند، وإسرائيل، والأردن، وكينيا، ولبنان، والمغرب، وباكستان، وفلسطين، وباراغواي، والبيرو، والفلبين، والبرتغال، وصربيا، وكوريا الجنوبية، وسوازيلاند، والتوغو، وتونس، وتركيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة.

وبدعم من نقابات منتسبة أساسية، تمكّن الاتحاد الدولي للخدمات العامة من مساعدة نقابات أخرى في بلدان مختلفة من خلال أنشطة وبرامج خاصة بالتدريب والتعاون. فقد حققت مثلاً الحملة من أجل التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 151 في الفلبين نجاحاً باهراً بالنسبة إلى الاتحاد ونقاباته المنتسبة. وقد حشد الكثير من الدعم الحثيث من هيئات حكومية وأهلية مختلفة وأدى ذلك إلى التصديق على الاتفاقية في العام 2017. وقد تشكّل هذه الخطوة تقدماً ملحوظاً على مستوى العلاقات الصناعية

وإصلاح القطاع العام في البلاد وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما أنّ هذا النجاح يشكّل إنجازاً للاتحاد الدولي للخدمات العامة ومثلاً يُحتذى به.

وأعاد الاتحاد التفاوض على اتفاقات أطرية دولية مع ثلاث شركات متعددة الجنسيات في القطاع العام - هي ENGIE، EDF، وENEL - في محاولة لتحسين احترام الحقوق النقابية والعمالية ومراقبتها، ودمج قضايا أساسية بالنسبة إلى الاتحاد في الاتفاقات المذكورة، على غرار العدالة الضريبية، وحماية المبلّغين عن التجاوزات والانتقال العادل.

### مواجهة الأزمة العالمية

دفع الوضع الخطير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، انطلاقاً من الربيع العربي الذي اجتاح عدداً من البلدان، والاضطرابات والحروب المدنية في بلدان أخرى، وصولاً إلى أزمة اللاجئين نتيجة لذلك، الاتحاد الدولي للخدمات العامة إلى إطلاق رسالة قاسية ضد التمييز العنصري وكره الأجانب، ودفاعاً عن الشمولية والخدمات العامة للجميع. وقد طالبنا بالعلاقات التجارية العادلة، وبضرورة تمثيل المرأة والعمال الشباب في الصفقات الدولية مع اعتماد مواقف مبنية على المبادئ في ما يخص الهجرة واللاجئين. كما أنّ النزاعات في العديد من المناطق الأخرى تجعل من مطالبة الاتحاد بالحقوق في السلام حاجة طارئة أكثر بعد.

لا يزال البحث عن عمل الدافع للهجرة الدولية. ففي العام 2017، بلغ عدد المهاجرين الدوليين 250 مليون شخص، أيّ أنّه سجّل ارتفاعاً بلغ 18 مليون شخص خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وتقدّر منظمة العمل الدولية أنّ 150 مليون مهاجر منهم من العمال المهاجرين. إلّا أنّهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، انتقلت نماذج الهجرة من هجرة عمالية إلى نزوح قسري، حيث يُجبر الأفراد وأسرهم بكلّ بساطة على ترك بلدانهم الأم.

وقد دعا الاتحاد الدولي للخدمات العامة باستمرار الحكومات كي تتبّع السبل الدبلوماسية وتتخذ قرارات سياسية تضمن السلام والعدالة بالنسبة إلى المهاجرين الدوليين. وفي موازاة ذلك، لا يزال الاتحاد يفضح الاتفاقات الثنائية على غرار اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا الذي يقضي بأن يدفع الاتحاد الأوروبي لإبقاء المهاجرين واللاجئين في مراكز الاحتجاز التركية.

سلّطت أوبئة الإيبولا زيكا الصحية العالمية، التي تسببت بها عقود من النقص في تمويل أنظمة الصحة العامة، الأضواء على معاناة العاملين الصحيين وضرورة تمويل أنظمة الصحة على المستوى العالمي.

وقد عرض موقع صحيفة The Guardian الإلكتروني شريطاً مصوراً أنتجه الإتحاد الدولي للخدمات العامة يبرز الواقع المرير الذي يعيشه العاملون الصحيون في ليبيريا<sup>16</sup>.

كما سلّطت الكوارث الطارئة التي ضربت كلاً من الفلبين، والنيبال، وهاييتي، والإكوادور، بالإضافة إلى إعصار ساندي وغيرها من الكوارث الطبيعية أو التي تسبب بها الإنسان، الأضواء على كيفية الاستعداد لهذه الكوارث وإدارتها والتعافي منها. وقد ناضل الإتحاد الدولي للخدمات العامة كي يُعتَبَر عمال الطوارئ في القطاع العام من الأبطال عقب الكوارث، بما أنهم يعرضون حياتهم للخطر لإنقاذ حياة الآخرين. ولكن هؤلاء الأبطال غالباً ما تتجاهلهم حكوماتهم والسلطات المعنية وغالباً ما يُحرَمون من حقوقهم العمالية الأساسية.

يناضل الإتحاد الدولي للخدمات العامة منذ سنوات طويلة من أجل معالجة قضايا التغير المناخي، ويشارك في مفاوضات مؤتمر الأطراف السنوي التي تنظمها الأمم المتحدة، كما شارك مؤخراً في مؤتمر الأطراف 21 في باريس في العام 2015، ونسق الجلسات بشأن البيئة والطاقة، والبيئة والصحة، والبيئة والهجرة، بمشاركة النقابات والحلفاء من المجتمع المدني. وقبل مؤتمر الأطراف 21، حظي الإتحاد بتغطية إعلامية عندما عمل بالتعاون مع منظمة غرين بيس ونشر تحليلاً مبنياً على تسريبات الاتفاق بشأن التجارة بالخدمات، بين أن القسم المتعلق بالطاقة المدرج في الاتفاق يمنع في الواقع الحكومات الوطنية من تنفيذ السياسات التي ستتم مناقشتها في باريس.

ويشير تحليل الإتحاد الدولي للخدمات العامة بشأن الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة إلى بعض مخاطر النموذج النيولبرالي القائم ويبرز الدور الذي يجب أن تلعبه الاستثمارات والإدارة العامة. ويتطلب التكيف المناخي دوراً أكبر يلعبه عمال الخدمة العامة، لا سيما على مستوى الحكومات المحلية والإقليمية، على غرار مخططي المدن والعاملين في خدمات الطوارئ وقطاع الصحة.

### المساواة والتنوع

شكّلت المساواة بين الجنسين أكثر القضايا أهمية بالنسبة إلى الإتحاد الدولي للخدمات العامة خلال العقود الأخيرة. وعلى الرغم من أننا شهدنا ارتفاع عدد النساء في مواقع القيادة، إلا أن الدرب لا تزال طويلة أمامنا كي نحقق المساواة الكاملة بين الجنسين، إن على مستوى النقابات العمالية أم على مستوى المجتمع عامة. وقد تعمق الإتحاد في عمله مع الأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتسائلين والعمال الشباب.

<sup>16</sup> <http://www.world-psi.org/en/ebola-safe-workers-save-lives>

وقد أعدّ الاتحاد الدولي للخدمات العامة ونقاباته المنتسبة سلسلة من المجالات السياسية الجديدة بقيادة لجنة المرأة العالمية التابعة له، في موازاة استكمال العمل من أجل تحقيق تحوّل جذري في عالم العمل والعلاقات بين الجنسين، والمساواة في الأجور عند إنجاز عمل قيمته متساوية، والاعتراف بعمل المرأة<sup>17</sup> ودمج النوع الاجتماعي في كافة مجالات عمله.

وفي كانون الثاني/يناير 2016، رفع الاتحاد للخدمات العامة دراسات حالة من الهند وكينيا والأرجنتين والإكوادور حول انعكاسات النوع الاجتماعي على حق الإنسان في المياه والصرف الصحي إلى مقرّ الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بحقّ الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي<sup>18</sup>. وقد أعدّ الاتحاد توجيهات بشأن العنف في مكان العمل ومعالجة العنف المنزليّ في موازاة الضغط على منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكوّنة، بالتعاون مع النقابات العالمية، من أجل اعتماد معيار عمل جديد عالميّ بشأن العنف ضدّ المرأة والرجل في عالم العمل، التي أدرجها مجلس إدارة منظمة العمل الدولية على جدول أعمال مؤتمر العمل الدوليّ للعام 2018<sup>19</sup>. وقد ركّزت أبحاث الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة، بدعم من النقابات المنتسبة، على قطاع الصحة في الأرجنتين، وجمهورية كونغو الديمقراطية والفلبين.

يشارك الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة سنويّاً في لجنة الأمم المتحدة المعنيةّ بوضع المرأة، ومنذ العام 2012، حسّنا مستوى مشاركتنا، وتأثيرنا وتواجدنا في قمة المرأة العالمية هذه<sup>20</sup>. وبفضل تعاوننا على مر السنة مع نقابات عالمية أخرى وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، اعترفت الأمم المتحدة بدور النقابات العماليّة وبأهميّة تمكين المرأة اقتصادياً كسبيل لتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما عمل الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة لتعزيز النقاش حول أثر النوع الاجتماعي على السياسات الضريبية الوطنية والقواعد الضريبية الدولية. وقد أدّى المنتدى العماليّ بشأن المرأة والضرائب الذي نظّمه الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة في العام 2016 إلى تنظيم منتدى عالميّ مشترك حول العدالة الضريبية وحقوق المرأة في العام 2017، بالتحالف مع مؤسسة فريديريتش أيبيرت، وشبكة العدالة الضريبية والتحالف العالميّ من أجل العدالة الضريبية، كمرحلة من مراحل الحملة المشتركة مع الحركة الدولية للعدالة الضريبية التي تركّز على العدالة الضريبية #TaxJustice وحقوق المرأة<sup>21</sup>.

<sup>17</sup> <http://www.world-psi.org/en/8th-march-transforming-world-work-equal-pay>

<sup>18</sup> <http://www.world-psi.org/en/psi-report-gender-equality-and-water>

<sup>19</sup> <http://www.world-psi.org/en/ilo-towards-standard-against-violence-and-harassment-world-work>

<sup>20</sup> <http://www.world-psi.org/uncsw/>

<sup>21</sup> <http://www.world-psi.org/en/psi-womens-rights-and-tax-justice-convening-bogota>

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، عزز الاتحاد الدولي للخدمات العامة شبكة العمال الشباب على المستوى الإقليمي. ولا يزال التدريب والتعليم الأداة الأساسية لاستقطاب العمال الشباب إلى الحركة النقابية، ويساهم إنشاء أكاديمية العمال الشباب، بدعم من النقابات المنتسبة السويدية في تعزيز دور العمال الشباب ضمن الاتحاد، كما يدعم الاتحاد في احترام التزامه بتمثيلهم سياسياً على مستوى كافة هيئاته التأسيسية على المستويين العالمي والإقليمي، بحسب ما هو مقترح لفترة المؤتمر التالية. كما ساهم الاتحاد مساهمة ملحوظة في الحملة العالمية من أجل التدريب الداخلي المدفوع الأجر للشباب<sup>22</sup>.

استكمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة عمله على قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية والمتساثلين<sup>23</sup>، بالتعاون مع نقاباته المنتسبة وبالتحالف مع الاتحاد الدولي للتعليم، ومنظمات أهلية عالمية، ومنظمة العمل الدولية وغيرها. ومن بين نتائج عملنا أنه سيتم إنشاء فريق عمل من مجلس النقابات العالمية معني بقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسانية والمتساثلين وبالتالي الترويج للسياسات النقابية المعنية بقضاياهم واعتمادها على نطاق واسع.

يتجلى العديد من قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون التمييز في الخدمة الحكومية حول العالم وقد فتح الاتحاد الدولي للخدمات العامة آفاقاً جديدة<sup>24</sup> من خلال تعاونه مع منظمة العمل الدولية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدرج هذا الجانب عملنا في مجموعة العمال خلال اجتماع منظمة العمل الدولية الثلاثية الأطراف بشأن تحسين التوظيف وشروط العمل في خدمات الصحة، حيث توصلنا إلى خلاصات تقديمية.

### تقوية الاتحاد الدولي للخدمات العامة

لا يزال الاتحاد الدولي للخدمات العامة يحافظ على سمعته في تأمين أبحاث تتمتع بالمصداقية على المستوى العالمي تساند نقاباتنا المنتسبة في الاستعداد لمواجهة التهديدات والتحديات التي تطرحها العولمة في وجه العمال والخدمات العامة. وقد ارتفع عدد منشوراتنا وهي تتحسن باستمرار على مستوى تصميمها وإخراجها الطباعي وهويتها المرئية فيتمكّن الجميع من التعرف عليها من النظرة الأولى. كما توسّعنا في المواضيع التي ننشرها لتشمل مجالات عمل جديدة من مثل عملنا القطاعي، والخصخصة والتجارة والضرائب والتنمية والهجرة والمساواة. كما حافظنا على تعاوننا مع جامعة غرينتش لنستكمل العمل مع

<sup>22</sup> <http://www.world-psi.org/en/new-psi-briefing-outlines-growing-global-campaign-against-unpaid-internships>

<sup>23</sup> <http://www.world-psi.org/en/issue/lgbt>

<sup>24</sup> <http://www.world-psi.org/en/role-public-service-trade-unions-achieving-decent-work-persons-disabilities>

وحدة الأبحاث التابعة للاتحاد الدولي للخدمات العامة في موازاة توسيع شبكتنا مع أكاديميين وباحثين آخرين. وتقدم فترة المؤتمر المقبلة فرصة لتوسيع شبكات أبحاثنا أكثر بعد.

منذ انعقاد المؤتمر الأخير، عززنا التزامنا بتحسين الديمقراطية الداخلية والمساءلة عبر آليات الحوكمة الداخلية. وقد ضمنا أن نمدّ أعضاء المجلس التنفيذي ولجنة التوجيه بكافة التفاصيل والمعلومات الضرورية، واتخذنا أكثر القرارات استراتيجية وحصلنا على المعلومات الصحيحة في أبكر وقت ممكن. وقد أطلقنا البيانات عن النتائج في الوقت المناسب بعيداً اجتماعات كي نضمن إعلام كافة النقابات المنتسبة بالقرارات الأساسية؛ ويمكن كافة الأعضاء أن يراجعوا وثائق المجلس التنفيذي ولجنة التوجيه على موقع الاتحاد الدولي للخدمات العامة الإلكتروني.

إنّ النقابات المنتسبة والموظفين هم أكثر موارد الاتحاد الدولي للخدمات العامة أهمية. وقد حسناً خلال فترة المؤتمر، قدرة مواردنا البشرية من خلال توحيد توصيف الوظائف وجعلها أبسط وأكثر عدلاً، ومن خلال اعتماد إطار عمل عالمي يفصل الحد الأدنى من الشروط، وأرشدنا الموظفين بطريقة أكثر وضوحاً نحو المهارات المهمة التي نحتاج إليها وأطلقنا عملية إعادة هيكلة الأجور.

كما عينا الكثير من الموظفين الجدد، بما في ذلك سكرتيرين إقليميين، والعديد من المسؤولين القطاعيين، ومسؤولين عن الحملات وموظفين على المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي والإداري. واستثمرنا في قسم التواصل، ووظفنا موظفين يتمتعون بسلسلة واسعة من المهارات في مجال الإعلام ومتخصصين في التواصل كي ينشروا رسالتنا عبر الأقاليم. ولا تزال الدرب طويلة أمامنا في هذا المجال ويساهم تعيين متخصص كبير في مجال الموارد البشرية في تحسين قدرتنا على إنجاز المزيد من التقدم.

كما تشكل مشاريع تنمية النقابات العمالية عنصراً أساسياً من عمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة يهدف إلى تمكينها. وتمثل المشاريع المماثلة التزامنا في التضامن الدولي باسم كافة أعضاء الاتحاد الدولي للخدمات العامة. ومن خلال التعاون مع النقابات المنتسبة، ومنظمات دعم التضامن والنقابات الشقيقة، يمكن الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن يستخدم المشاريع كي يوسع نطاق أنشطته وحملاته وتأثيرها على المستويات العالمي والإقليمي والمحلي. وخلال فترة المؤتمر، تم منح مشاريع الاتحاد الدولي للخدمات العامة الأولوية ضمن الهيكلية التنظيمية كما تم إنشاء فريق متخصص متفرغ يعمل على المشاريع. ما سمح للاتحاد الدولي للخدمات العامة بأن يعالج بصورة إيجابية النقص في تمويل المشاريع الذي طرأ في الفترة الممتدة بين العامين 2008 و2012. وفي العام 2014، اعتمد المجلس التنفيذي في الاتحاد الدولي للخدمات العامة سياسة خاصة بالمشاريع حسنت اتساقها مع أولويات الاتحاد الاستراتيجية

وقطاعاته. وقد نَوَّع الاتِّحاد الشركاء الذين يعمل معهم، وبالتالي خَفَّف من الاعتماد على شريك واحد وحيد.

وسمحت مبادرات جديدة للاتِّحاد الدولي للخدمات العامة بأن يقوم بتدخّلات عالميّة رفيعة المستوى، بما في ذلك حماية العاملين في قطاع الصّحة خلال تفشّي وباء فيروس الإيبولا بين العامّين 2014 و2015؛ ودعم النقابات في تنظيمها الحملات في آسيا الجنوبيّة الشرقيّة، والبرازيل وإفريقيا الشرقيّة؛ وفي تحقيق مكاسب كبرى على مستوى الحقوق النقابيّة في بوتسوانا وكولومبيا وتشاد والموزمبيق والباكستان والفلبين؛ والنجاح في تعزيز سيطرة القطاع العام على أصول الدولة في إندونيسيا ونيجيريا؛ وضمان أن تلعب النقابات المنتسبة إلى الاتِّحاد الدولي للخدمات العامة دورًا رائدًا في نقل النقاش الدولي بشأن الضرائب والعدالة والتجارة نحو اتّخاذ مواقف تعترف بأهميّة الخدمات العامة.

ويحيي أخيرًا الاتِّحاد الدولي للخدمات العامة المساهمات العديدة التي قامت بها النقابات المنتسبة للتضامن مع زميلاتها عقب الكوارث والأوضاع الطارئة. ويشكر دعم النقابات المنتسبة التالية التي قدّمت مساهمات مباشرة خلال الفترة الممتدّة بين العامّين 2013 و2017 فجعلت تنفيذ مشاريعنا ممكنًا: Akademikerförbundet SSR (السويد)، IMPACT (إيرلندا)، FNV-PZ (هولندا)، Jichiro (اليابان)، Kehitysvammaliitto (فنلندا)، Kommunal (السويد)، KNS (دول الشمال)، JHL (فنلندا)، Pardia (فنلندا)، Seko (السويد)، SEIU (الولايات المتّحدة الأميركيّة)، ST (السويد)، TEHY (فنلندا)، UNISON (المملكة المتّحدة)، Vision (السويد)، Vårdförbundet (السويد)، Ver.di (ألمانيا). كما نقدّم جزيل الشكر إلى منظّمات دعم التضامن التالية التي مولت مشاريع الاتِّحاد الدولي للخدمات العامة: FES (ألمانيا)، FNV Mondiaal (هولندا)، LO-FTF (الدانمارك)، SASK (فنلندا)، Union To Union (السويد)، DGB Bildungswerk Bund (ألمانيا).

للحصول على معلومات إضافيّة مفصّلة بشأن أنشطة الاتِّحاد الدولي للخدمات العامة لفترة 2012 - 2016، يمكن زيارة المواقع الإلكترونيّة التالية:

<http://www.world-psi.org/en/annual-report-2012>  
<http://www.world-psi.org/en/annual-report-2013>  
<http://www.world-psi.org/en/annual-report-2014>  
<http://www.world-psi.org/en/annual-report-2015>

نهاية تقرير الأنشطة

إنّ الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة هو اتحاد نقابيّ عالميّ يمثلّ 20 مليون رجل وامرأة يؤمّنون الخدمات العامة الحيويّة في 150 بلدًا. ويناصر الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة حقوق الإنسان، ويدافع عن العدالة الاجتماعيّة ويروج لوصول الجميع إلى الخدمات العامة العالية النوعيّة. وهو يعمل مع منظومة الأمم المتّحدة وبالشراكة مع منظمات عماليّة وأهليّة وغيرها من المنظّمات الأخرى.



الاتحاد الدولي للخدمات العامة  
تقرير حول الأنشطة  
2017 - 2012

<http://www.world-psi.org/en/annual-report-2016>



**Public Services International**  
45, avenue Voltaire  
01210 Ferney-Voltaire – France  
[www.world-psi.org](http://www.world-psi.org)